قريباً، للتدقيق في صحة المعلومات الاستخباراتية المتوافرة لديها (اوري نير، **المصدر نفسه**).

المراوحة

ترافق وصول لجنة التفتيش الاميركية بتاريخ ١٩٩٢/٣/٢١، الى اسرائيل، مع نشر المزيد من المعلومات في الصحافة الاميركية عن مخالفة اسرائيل قواعد بيع التقنية الاميركية. وذكرت تلك المعلومات، استناداً الى كبار موظفي الادارة الاميركية الذين اطلعوا على تقارير الاستخبارات حول هذا الموضوع، ان اسرائيل سمحت لمهندسين من الصين بتفحّص الصاروخ «باتريوت»، والاطلاع، أيضاً، على وثائق تشرح طريقة عمله وتشغيله. وفي المقابل، نفت اسرائيل، تماماً، صحة هذه المعلومات واعتبرتها جزءاً من حملة ضغط وتشهير تستهدف تحقيق غايات اقتصادية وتجارية وسياسية خالصة. وقد ضمّت لجنة التفتيش الاميركية ثلاثة موظفين من وزارة الخارجية ورابع من وزارة الدفاع وثلاثة عشر خبيراً تقنياً من القوات البرية الاميركية والعاملين في أطقم تشغيل أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ وتطويرها (**هآرتس**، ١٩٩٢/٣/٢٢).

هذه الازمة الكبيرة التي أحدثت شرخاً خطيراً في صدقية اسرائيل لدى الرأي العام الاميركي والمؤسسة الحاكمة في واشنطن، على حدّ سواء، لم تعرقل زيارة وزير القوات البرية الاميركية، مايكل ستون، الى اسرائيل ضيفاً على وزير الدفاع ارنس (**دافار**، ١٩٩٢/٣/٢٣)؛ أو تنفيذ اتفاق اميركي ـ اسرائيلي يقضي باعادة تأهيل الطائرات الاميركية من طراز «اف ـ ١٥» التي تستخدمها القواعد الاميركية في اوروبا في مشاغل الصناعة الجوية الاسرائيلية (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٢/٣/٢٧). ويقضي هذا الاتفاق، الذي فازت به اسرائيل، على الرغم من المنافسة الاوروبية القوية، باعادة تأهيل ٦٠ طائرة من طراز «اف ـ ١٥» في خلال خمس سنوات وبقيمة ٦٨ مليون دولار.

ومع نشر النص الرسمي العلني من تقرير مراقب الخارجية الاميركية، في الاول من نيسان (ابريل) ١٩٩٢، تجدّد النقاش الصحافي بشأن دور اسرائيل في تسريب التقنية العسكرية الاميركية. وعلى الرغم من ان الجزء العلني من التقرير لم يذكر اسرائيل بالاسم (**هآرتس**، ١٩٩٢/٤/٢)، الّا ان التغطية الصحفية الواسعة التي سبقت نشره لم تترك مجالاً للشك في هوية البلد موضع الاتهام. وفي هذه الاثناء، أيضاً، عادت لجنة التفتيش الاميركية الى واشنطن لتقدّم تقريرها الى نائب وزير الخارجية ايغلبرغر الذي نقل، بدوره، مضمون التقرير الى الوزير بيكر، وسط أنباء رسمية أشارت الى ان الولايات المتحدة الاميركية ستواصل مراقبة بطاريات الصواريخ «باتريوت» الموجودة في اسرائيل عبر أقمار التجسّس الاصطناعية (**معاريف**، ١٩٩٢/٣/٣١).

غداة نشر الجانب العلني من تقرير مراقب الخارجية، فوجئت وسائل الاعلام لدى الجانبين، بتصريح الناطقة بلسان وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، معلناً تأكيد الادارة الاميركية براءة اسرائيل من أي خرق للاتفاق المتعلّق بعدم نقل التقنية الاميركية الى أطراف أخرى. وقالت انها تعتبر هذه القضية مغلقة ومنتهية، وانها لا تنوي القيام بأي اجراءات اضافية في هذا المجال. ولم تقدّم تتوايلر أي اعتذار، بل كرّرت أقوال الوزير بيكر، في اليوم السابق، الذي قال ان «أولئك الذين سرّبوا تقارير استخباراتية يتوجب عليهم الاعتذار للولايات المتحدة الاميركية وللحكومة الاسرائيلية». ورفضت القول ما اذا كانت الادارة الاميركية سوف تطالب اسرائيل بدفع تعويضات عن بيعها التقنية الاميركية، كما اوصى بذلك تقرير مراقب الخارجية. ومن المألوف، في مثل هذه الحالات، ان يُرفع التقرير الى الجهة المعنيّة ـ أي مكتب الشؤون السياسية ـ العسكرية في وزارة الخارجية، الذي يرأسه ريتشارد كلارك المعروف بتأييده القوي لاسرائيل والذي تعرّض لانتقادات حادّة في تقرير مراقب الخارجية بسبب تجاهله الشكاوى التي كانت توجه ضد اسرائيل في هذا المجال. وتوقّعت مصادر اميركية ان يُنقل كلارك من منصبه مع نهاية العام الجاري (**هآرتس**، ١٩٩٢/٤/٣).

وفي مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، تردّد ان بيان وزارة الخارجية الاميركية وضع نهاية لهذه المسألة، وان اسرائيل رأت في ذلك فرصة مناسبة لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة الاميركية. وقال الناطق بلسان رئيس الحكومة، ايهود